https://doi.org/10.61353/ma.0250139

تأثير التعريفات الجمركية على العلاقات الأمريكية – الأوربية بعد عام ٢٠٢٤

The Impact of Tariffs on US-European Relations After 2024

م.د. عمر حامد شكر
كلية العلوم السياسية – جامعة الانبار
Dr.omar_shukur@uoanbar.edu.iq

م.د. طارق حامد محمود
مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة الانبار
tareq.al-fahdawi@uoanbar.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٦/٢/١١ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٦/٢/٢٣ تار يخ قبول البحث ٢٠٢٦/٣/٢

يركز هذا البحث على تأثير التعريفات الجمركية التي أعلن عنها الرئيسُ الأمريكي دونالد ترمب بعد عام ٢٠٢٤، أو ما تُعرف بالحرب التجارية، على خريطةِ العلاقاتِ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، لا سيّما التجارية، والاقتصادية، لقد رفع الرئيسُ الأمريكي قبل وبعد وصوله للبيت الأبيض، شعارًا بعنوان، لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى "Make America Great Again"، وذلك للتأكيد على إعادة الهيمنة الأمريكية على العالم، خاصةً مع استمرار صعود الصين وانتشار منُتجاتها في الأسواق العالمية. يستكشف هذا البحث تأثير رفع الرسوم الجمركية الأمريكية في عهد ترمب في ولايته الثانية، على العلاقات بين واشنطن وأبرز حُلفاءِها الأوروبيين. وتوصل البحثُ إلى إن استمرارَ هذه السياسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، سيجعل من حلفائِها يفقدون الثقة بها بشكلٍ تدريجي مما يدفعهم للتفكير جديًا بالبحث عن بدائل، وعلى رأسها الصين لتفادي الوقوع في مشاكل اقتصادية، وحتى لا يبقون رهينةً تحت وطأة القرار الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: الرسوم الجمركية، الحرب التجارية، العلاقات الدوليّة، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوربي، الصين، دونالد ترمب.

This research focuses on the impact of the tariffs announced by US President Donald Trump in 2025, or what is known as the trade war, on the landscape of relations with the European Union. It is well known that the US president, both before and after entering the White House, adopted the slogan "Make America Great Again" to emphasize American global dominance, especially with the continued rise of China and the influx of Chinese goods into global markets. This research explores the impact of the US tariff hikes under Trump on relations between Washington and its most prominent European allies. The research concludes that the continuation of this policy by the United States will gradually lead its allies to lose confidence in it, prompting them to seriously consider seeking alternatives, primarily China, to avoid economic problems and to avoid remaining hostage to US decisions.

Keywords: Tariffs, Trade war, International Relations, United States, European Union, China, Donald Trump.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

المقدمة

باتت التعريفات الجمركية إحدى الأدوات السياسية، والاقتصادية، التي تستخدمها الدول، لحماية صناعاتها المحلية أمام تدفق السلع من الخارج، ولزيادة وارداتها المالية، أو تكون ردًا على تعريفات جمركية، أو إحدى أدوات الضغط السياسي، وفي حال استُخدمت التعريفات الجمركية بشكل مرتفع عن المعتاد ودون تنسيق مسبق، فإن هذا يؤدي إلى آثارٍ اقتصاديةٍ سلبية، وقد يتفاقم الأمر ليتحول إلى إجراءاتٍ انتقاميةٍ متبادلة، وربما يصلُ الأمرُ إلى ما يُعرف بـ"الحرب التجارية". ليتجه الأمرُ إلى ارتفاعِ الأسعار، وتُعثرِ سلاسلِ التوريد، وزيادةِ التوتراتِ السياسية، ومن ثم ينعكس هذا كله على الاستقرارِ الاقتصادي الدوليّ.

أولاً: أهمية البحث

تنبع أهمية الدراسة انطلاقًا من عدة اعتبارات اقتصادية، وسياسية واستراتيجية، فعلى الجانب الاقتصادي، تمثل العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واحدة من أكبر الشراكات الاقتصادية في العالم، وأن أي تغييرات في التعريفات الجمركية تؤثر بشكلٍ مباشر على الصناعة والتجارة والاستثمار وسلاسل التوريد العالمية، وإن استخدام التعريفات الجمركية كأداة للضغط السياسي والاقتصادي، يجعلنا نفهم اتجاهات الاقتصاد العالمي بعد العام ٢٠٢٤، وعلى الجانب السياسي والاستراتيجي، فإنه من المحتمل أن تؤدي الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى توترات سياسية داخل التحالف الغربي، مما يؤثر في التنسيق الأمني، والاستراتيجي بين الطرفين. كما تنبع أهمية الدراسة في محاولة لرفد المكتبة العربية لحداثة الموضوع.

ثانيًا: الإشكالية البحثية:

تنطلق المشكلة البحثية من تساؤل رئيس ألّا وهو: كيف تؤثر التعريفات الجمركية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعد عام ٢٠٢٤ على خريطةِ العلاقات الاقتصادية، والسياسية بين الولاياتِ المتحدة وحلفاءِها الأوربيين؟

ويندرج تحت هذه التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، وهي:

١. ماهي أسباب نشأة الرسوم الجمركية الأمريكية؟
٢. الأسباب التي دفعت ترامب إلى إعلان الرسوم الجمركية المرتفعة؟
٣. كيف أثرت التعريفات الجمركية الأمريكية على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي؟
٤. هل ستشكل التعريفات الجمركية تحالفات جديدة؟

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

ثالثًا: فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن استمرارَ استخدام التعريفات الجمركية بشكلٍ مفرط ومرتفع من قبل الولايات المتحدة سيؤدي إلى التأثير في العلاقات الأمريكية الأوربية، خاصة على الجانب الاقتصادي، إذ ستزداد حدة التوترات الاقتصادية، والسياسية بين الطرفين، مما ينعكس سلبًا على حجم التعاون التجاري والاستراتيجي.

ومن هذه الفرضية تنطلق الفرضيات الفرعية وكالآتي:

١. تؤدي التعريفات الجمركية المرتفعة إلى انخفاض حجم التجارة الثنائية.
٢. تؤثر السياسات الحمائية بشكل سلبي على حجم الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين.
٣. تسهم النزاعات التجارية في إضعاف التنسيق السياسي داخل التحالف الغربي.
٤. تدفع الضغوط الاقتصادية الطرفين إلى البحث عن تسويات واتفاقيات تجارية جديدة.

رابعًا: أهداف البحث

يحاول البحث التعرف على التعريفات الجمركية، سيما الأمريكية، والتي باتت أحدى أدوات الحرب التجارية، خاصة في عهد الرئيس الأمريكي ترامب، ومعرفة مدى تأثير هذه التعريفات على العلاقات الأمريكية الأوربية.

خامسًا: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي لمعرفة تأريخ وأسباب العمل بالتعريفات الجمركية، خاصة الأمريكية منها، أما المنهج الوصفي التحليلي، تم الاستعانة به لتحليل الأحداث الراهنة كما هي وتأثيرها على العلاقات الأمريكية الأوربية.

سادسًا: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في فهم وقراءة موضوع الحروب التجارية واستخدام التعريفات الجمركية كأداة في هذه الحروب، وتطور مفهوم التعريفات الجمركية خاصة الأمريكية لاستخدامها للضغط الدوليّ خاصة على الحلفاء، لتحقيق مفهوم الهيمنة من جديد، وإعادة الهيمنة الأمريكية على العالم من البوابة الاقتصادية، ولحداثة الموضوع، جاءت هذه الدراسة في محاولة لرفد المكتبة الاكاديمية العربية.

سابعًا: الإطار النظري للدراسة

تنطلق المدرسة الواقعية من أن السياسة الدوليّة ككل هي صراع من أجل القوة، وترى أن الدول تتبع ثلاثة أنواع من السياسات هي: سياسة المحافظة على الوضع القائم، وسياسة التوسع، وسياسة الهيمنة. (Morgenthau, 1949).

وعليه فإن الحروب التجارية تُعد أدوات غير عسكرية لتحقيق الهيمنة والنفوذ، ومن هذا المنظور، يمكن

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

فهم سياسات ترامب التجارية كجزءٍ من استراتيجيةٍ أميركية لكبح صعود الصين وفرض الإرادة الأميركية على النظام الدوليّ وعلى الحلفاء.

ثامنًا: حدود البحث

تنحصر الحدود المكانية للبحث على منطقة الولايات المتحدة والمنطقة الأوروبية، ومحور الدراسة هو تأثير التعريفات الجمركية على الطرفين، أما الحدود الزمانية، فتناولت جذور التعريفات الجمركية الأمريكية، وركزت على فترة ما بعد عام ٢٠٢٤، والسبب هو إعلان ترامب للتعريفات الجمركية المرتفعة على معظم دول العالم ومنها الدول الأوروبية، أما الحدود الموضوعية، فركزت على تأثير التعريفات الجمركية على العلاقات الاقتصادية، والسياسية بين الولايات المتحدة وأوروبا.

تاسعًا: هيكلية البحث

يضم البحث ثلاثة مطالب رئيسة، تناول الأول التعريفات الجمركية في العلاقات الدوليّة، واستخدامها كأداة في السياسية الخارجية الأمريكية، واستخدام التعريفات الجمركية في عهد ترامب، أما المطلب الثاني، فتناول العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي قبل وبعد التعريفات الجمركية الأمريكية، والتداعيات والتأثير على الصناعات الأوروبية، أما المطلب الثالث، فقد ركز على السياسات الأوربية بعد التعريفات الجمركية الأمريكية، إذ تضمن ردة فعل أوروبا على التعريفات الامريكية، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات التي تضمنت التوقعات المستقبلية للعلاقات بين الطرفين، وقائمة المصادر.

المطلب الأول

التعريفات الجمركية في العلاقات الدوليّة

إن التعريفات الجمركية، يتم تعريفها على أنها "ضرائب تفرضها حكومةٌ ما على السلع والخدمات المستوردة من دولٍ أخرى، وتُعدّ هذه الرسوم تكلفُةً إضافيةً تُضافُ إلى المنتجاتِ الأجنبيةِ عند دخولها البلاد. وعادةً ما تكون نسبةُ التعريفةِ الجمركية من النسبة المئوية من سعر السلعة".(Hahn, 19 Mar 2025)

إن الحروب التجارية ليست حديثة الاستخدام بين الدول، فعلى سبيل المثال، خاضت القوى الاستعمارية معارك فيما بينها على حق التجارة حصريًا مع المستعمرات الخارجية في القرن السابع عشر. وللإمبراطورية البريطانية تأريخٌ طويل من هذه المعارك التجارية، ومن الأمثلة على ذلك حروب الأفيون في القرن التاسع عشر مع الصين. إذ ظل البريطانيون يُرسلون الأفيون المنتَج في الهند إلى الصين لسنوات، حتى أصدر الإمبراطور الصيني مرسومًا بحظره، وقد فشلت محاولاتُ تسويةِ النزاع، فأرسل الإمبراطورُ قواتٍ لمصادرته. لكن مع انتصارِ القوة البحرية البريطانية، وافقت الصين على دخول تجارةٍ خارجيةٍ إضافيةٍ إلى البلاد، ودفع تعويضاتٍ ماليةٍ لبريطانيا، والتنازل عن جزيرة هونج جونج لبريطانيا. (Hayes, 2021).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

أولاً: التعريفات الجمركية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية:

سيتم الحديث في هذا المطلب عن بداية التعريفات الجمركية الأمريكية، حتى حقبة ترمب الأولى والثانية، كأحد الأدوات في السياسة الخارجية الأمريكية.

في عام ١٧٨٧ سأل الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية "جيمس ماديسون"، "هل يجب تشجيع الصناعات المحلية، وبأي درجة، من خلال فرض قيود على الصناعات الأجنبية؟"، وعلى الرغم من أن سؤال ماديسون ظهر في القرن الثامن عشر إلا أنه لا يزال ساريًا لغاية اليوم، وهو مهم لكل دولة حول العالم.(Irwin, November 2017) .

بعد الحرب العالمية الأولى كانت الدول منهكة بالخسائر البشرية والاقتصادية، وسداد ديون الحرب، حيث عانت اقتصادات الدول الأوربية الصناعية خلال ثلاثينيات القرن الماضي، من تراجع حاد في مستويات الإنتاج والتجارة والتوظيف. (KISIĆ، ٢٠٢٥).

في عام 1930 صادقّ الرئيسُ الأمريكي هربرت هوفر قانون تعريفة "سموت_هاولي"، وكان ريد سموت (عضو مجلس الشيوخ عن ولاية يوتا) وويليس هاولي (عضو مجلس النواب عن ولاية أوريغون) مسؤولين عن هذا القانون، وكان يهدفُ إلى خلق فرصِ عملٍ والحدِ من البطالةِ عن طريق خفضِ الواردات، مدفوعًا بضغوطِ المزارعين والمصنعين الأمريكيين، إذ زادت الولاياتُ المتحدةُ التعريفاتِ الجمركية بشكلٍ كبير على العديدِ من فئاتِ الواردات. (EBSCO, 2022).

وكان الدافعُ من وراءِ سن هذا القانون، هو لدعم المنتجينِ الأمريكيين في بداية الكسادِ الكبير عام 1929، من خلال زيادةِ رفع الرسومِ الجمركيةِ، لحمايةِ المنتجاتِ المحلية، بعد ذلك تحول إلى قانونٍ حمائي للغاية، إذ سرع هذا القانون من انهيارِ التجارةِ العالمية، وتعميقِ الكساد في الولايات المتحدة، بل والمساهمة في الظروف الاقتصادية التي أدت إلى اندلا عِ الحرب العالمية الثانية، وقد ردّت دولٌ أخرى بزيادةِ التعريفاتِ الجمركية على الصادراتِ الأمريكية. وبالنتيجة انخفضت وارداتُ وصادراتُ الولايات المتحدة، ليفاقم هذا القانون من أزمةِ الكساد الكبير الذي حدث عام 1929. (CNBCعربية، ٢٠٢٥)

إن الصادرات العالمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي انخفضت انخفاضًا حادًا، بنحو ٣ نقاط مئوية في أوائل عشرينيات القرن الماضي، وأكثر من ٥٪ في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي.(Harnett, 2025)

ويبين الشكل رقم (1) إلى إن فترات الحمائية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي قد أثرت على التجارة العالمية، ويوضح انخفاض صادرات العالم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في تلك الحقبة.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

الشكل رقم (١): صادرات العالم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

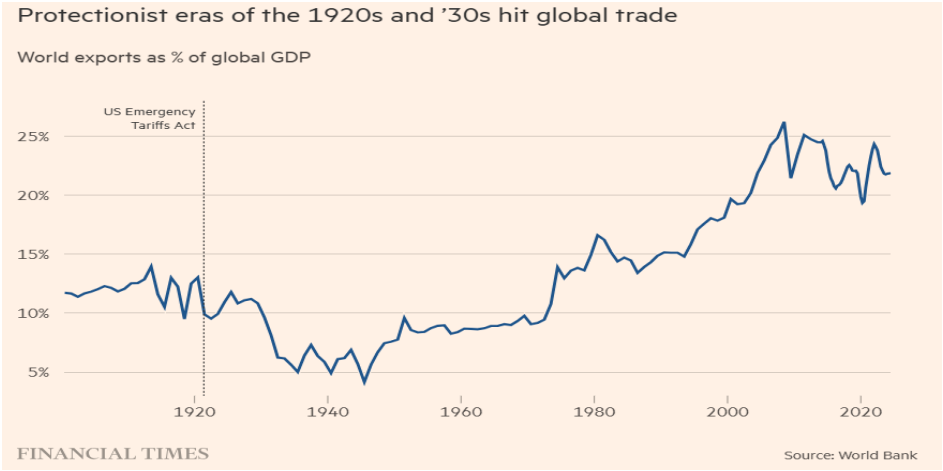

المصدر: البنك الدوليّ، نقلاً عن صحيفة فايننشال تايمز

https://www.ft.com/content/ea294f3a-b741-4cca-bee3-0f8c47b7c1ec

في مارس 1934، أعلن الرئيسُ الأمريكي ال 33 فرانكلين روزفلت، أن "التعافي المحلي الكامل والدائم يعتمد جزئيًا على إحياء وتعزيز التجارة الدوليّة"، وطلب من الكونجرس منحه السلطة للتفاوض على اتفاقياتٍ تجاريةٍ تستند إلى تخفيضاتٍ تعريفةٍ متبادلة مع الدول الأخرى. (Harnett، ٢٠٢٥). ليتم توقيع قانون اتفاقيات التجارة المتبادلة (RTAA) في مارس 1934، وقد مثل هذا القانون تحولًا جوهريًا في السياسة التجارية للولايات المتحدة. إذ يمنح الدستورُ الأمريكي، الكونجرس الحق في تنظيمِ التجارةِ الخارجية وتحديد معدلات التعريفة الجمركية. لكن بموجب قانون اتفاقيات التجارة المتبادلة، منح الكونجرس الرئيسَ الحقَ على أساس مؤقت، قابل للتجديد بعد ثلاث سنوات في خفض، أو زيادة التعريفات الجمركية الأمريكية بنسبة تصل إلى 50٪ من المستويات التي حددتها تعريفة سموت هاولي لعام 1930 مقابل تنازلات تعريفية من الدول الأخرى. (Historian).

إذ مثّل هذا القانون الانتقال من التقييد إلى المعاملةِ بالمثل، كهدفٍ رئيس للسياسةِ التجاريةِ الخارجية الأمريكية، والسماحِ للرئيسِ الأمريكي بالتوصل إلى اتفاقياتٍ تجاريةٍ مع الدولِ الأخرى.

في اغسطس عام 1971، اغلق الرئيسُ الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون"، نافذةَ الذهب وفرضَ تعريفاتٍ جمركية بنسبة 10% على الواردات الخاضعة للرسوم الجمركية جميعها ، في محاولةٍ لإجبار الدول الأخرى على رفع قيمة عملاتها مقابل الدولار، وقد رُفعت هذه الرسوم بعد أن أدت اتفاقية "سميثسونيان" Smithsonian Agreement إلى تغييرات جديدة في أسعار الصرف. (Irwin، The Nixon shock، ٢٠١٢). ويقارن بعضُ الأمريكيين رسومَ ترامب الجمركية بما حدث في تلك الحقبة، إذ لم تشهد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

الأرباح الأمريكية أي تأثير سلبي من الرسوم الجمركية. لكن هناك من يرى أن في فترة نيكسون تم فرضُ تعريفات جمركية بنسبة 10% فقط، وقد أُلغيت بعد أربعة أشهر، عقب اتفاقٍ دولي لإنهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. (Harnett، ٢٠٢٥).

ثانيًا: الرسوم الجمركية في عهد دونالد ترامب:

في عام 1977 صدر قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدوليّة (IEEPA). (Congress, 1977). والذي منح الرئيسَ الأمريكي سلطةً واسعةً لتنظيم مجموعةٍ متنوعةٍ من المعاملات الاقتصادية، في حال إعلان حالة الطوارئ في الولايات المتحدة الأمريكية. ويُعدّ هذا القانون، شأنه شأن قانون التجارة مع العدو (TWEA) (Congress, 1917). الذي انبثق عنه محورُ نظامِ العقوباتِ الأمريكي الحديث. وقد دفعت التغييرات في استخدام صلاحيات قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدوليّة منذ صدوره عام 1977، بما في ذلك استخدامه لفرض رسومٍ جمركيةٍ على الواردات من جميع الدول تقريبًا بحلول عام 2025. (Casey، Elsea، و Rosen، ٢٠٢٥).

في يناير ٢٠١٨ رأت الحكومةُ الأمريكية أن واردات منتجات الصلب التي تدخل إلى الولايات المتحدة بكميات كبيرة، تهدد الأمن القومي الأمريكي، وأنها تُضعف الاقتصاد المحلي الأمريكي، والذي يؤدي إلى خطر مستمر بإغلاق المزيد من منشآت إنتاج الصلب المحلية، وعليه وجدت إدارةُ ترامب في ولايته الأولى احتماليةَ عجز الولايات المتحدة عن تلبية احتياجاتها من الصلب لأغراض الدفاع الوطني والصناعات الحيوية خاصة في حالات الطوارئ الوطنية. (Trump، ٢٠١٨). وعليه فرض الرئيسُ الأمريكي دونالد ترامب رسومًا جمركيةً بنسبة ٢٥٪ على الصلب و١٠٪ على الألومنيوم، لحماية وزيادة الانتاج المحلي الأمريكي. (Swanson, 2018).

خلال ولايته الاولى ٢٠١٧_٢٠٢١، شنّ الرئيس دونالد ترمب حرباً تجارية، استهدف فيها الصين بشكل خاص، من خلال فرض تعريفات جمركية على معظم سلعها. بالمقابل ردّت بكين بفرض رسوم جمركية انتقامية على المنتجات الأمريكية، بدءاً من الفاكهة وصولاً إلى واردات السيارات. (Philips, 2025)

واستخدم ترمب في ولايته الأولى أيضاً التهديد بفرض المزيد من الرسوم الجمركية لإجبار كندا والمكسيك على إعادة التفاوض بشأن اتفاقية التجارة لأمريكا الشمالية، إذ دخلت اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) حيز التنفيذ في ١ يوليو ٢٠٢٠. وحلّت هذه الاتفاقية محل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). (USTR، ٢٠٢٠).

وعندما تولى الرئيس جو بايدن منصبه في 2021، أبقى على معظم التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب سابقاً ضد الصين، فضلًا عن فرض بعض القيود الجديدة، لكن إدارته ادّعت أنها تتبع نهجًا أكثر

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

استهدافاً، مثل فرض القيود على الرقائق الإلكترونية لكيلا تحصل الصين على الرقائق الأمريكية المتقدمة. (Philips، ٢٠٢٥).

في أبريل 2025، أعلن الرئيس دونالد ترمب حالة الطوارئ الوطنية، وأعلن فرض تعريفة جمركية على كل دول العالم، بنسبة 10% على معظم الواردات إلى الولايات المتحدة، ورسومًا جمركية إضافية على بعض الشركاء التجاريين. (Congress, IEEPA, 2025). بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدوليّة (IEEPA)، بما في ذلك الصين وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. وهدد بفرض رسوم جمركية بموجب المادة 232. (Kitamura, 2026). على السيارات والشاحنات الثقيلة والصُلب والألمنيوم والأخشاب والأثاث وأشباه الموصلات والأدوية والنحاس، وغيرها. (Shannon K. O'Neil, 2025).

في السابع من اغسطس ٢٠٢٥، دخلت التعريفات الجمركية الجديدة التي فرضها الرئيس الأمريكي، دونالد ترمب، على أكثر من ٩٠ دولة حيز التنفيذ. (Chia, 2025). واعتبارًا من الأول من نوفمبر ٢٠٢٥، ارتفع متوسط معدل الرسوم الجمركية على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة ٢٠,٠٪، وهو أعلى معدل متوسط منذ عام ١٩٤٣، إذ تُعد رسوم ترامب الجمركية أكبر زيادة ضريبية أمريكية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٠,٥٥٪ لعام ٢٠٢٥) منذ عام ١٩٩٣، متجاوزةً الزيادات الضريبية التي سُنّت في عهد الرئيس باراك أوباما والرئيس جورج بوش الأب. (Erica York, 2025).

إن سلسلةُ الرسومِ الجمركيةِ الأمريكية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، غيرُ مسبوقةٍ في العصر الحديث، حتى أنها تجاوزت تلك التي فُرضت في عهد إدارته الأولى. (Sachs, 2025). وبحسب التحليلات الأولية للرسوم الجمركية، يبدو أن دونالد ترمب هو أولَ رئيسٍ منذ عام 1930 عازمٌ على رفع التعريفاتِ الجمركية والقيود على الواردات، بدلًا من خفضها من خلال اتفاقياتٍ تجارية. (Irwin، Trade Policy، ٢٠٢٠).

وعليه فقد مرت السياسة التجارية الأمريكية بأربع مراحل، وهي فترة زيادة الإيرادات (1790-1860)، وفترة تقييد الواردات (1861-1933)، ومدة السعي إلى اتفاقيات المعاملة بالمثل (1934-2016)، ومدة فرض الرسوم الجمركية العالية في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب (2025_وبعدها). (Irwin، Trade Policy، ٢٠٢٠). والتي يمكن القول إنها جاءت لزيادة الإيرادات الأمريكية واستخدامها كورقةِ ضغطٍ دولية، لفرض الهيمنة الأمريكية، حتى على الحلفاء.

المطلب الثاني

العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي

إن الولاياتِ المتحدة الأمريكية والاتحادَ الأوربي حليفان رئيسيان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، خاصة في إطار حلف شمال الأطلسي "الناتو"، أما على مستوى التجارة الثنائية والاستثمارات، فهما شريكين

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

رئيسيين، وسنتعرف في هذا الجزء على العلاقات التجارية بينهما، وتداعيات الرسوم الجمركية التي فرضتها واشنطن على حلفائِها الأوربيين.

أولاً: العلاقات التجارية قبل التعريفات الجمركية:

في عام ٢٠٢٣، بلغ حجم التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في السلع والخدمات ١,٦ تريليون يورو، ما يعني أن ما قيمته ٤,٤ مليار يورو من السلع والخدمات تعبر المحيط الأطلسي بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل يومي في ذلك الوقت. (Commission، ٢٠٢٥).

وقد بلغ إجمالي التجارة الثنائية في السلع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ٨٥١ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. إذ صّدرت الولاياتُ المتحدة سلعًا بقيمة ٣٤٧ مليار يورو، في حين استوردت من الاتحادِ الأوروبي سلعًا بقيمة ٥٠٣ مليار يورو، ما أدى إلى فائضٍ تجاري في السلع بقيمة ١٥٧ مليار يورو لصالح الاتحاد الأوروبي. (Commission، ٢٠٢٥).

أما على مستوى الخدمات، فقد بلغ إجمالي التجارة بين الولاياتِ المتحدة والاتحادِ الأوربي ٧٤٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. إذ صدّرت الولاياتُ المتحدة إلى الاتحادِ الأوربي خدماتٍ بقيمة ٤٢٧ مليار يورو، في حين استوردت خدماتٍ من الاتحادِ الأوروبي بقيمة ٣١٩ مليار يورو، ما أدى إلى فائضٍ تجاريٍ في الخدمات بقيمة ١٠٩ مليار يورو لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. (Commission، ٢٠٢٥).

وعلى جانبِ الاستثمارات، بلغت قيمةُ استثماراتِ الشركاتِ الأمريكيةِ والأوربية في أسواق بعضها البعض ٤,٧ تريليون يورو، بحسب بيانات الاتحاد الأوربي لعام ٢٠٢٣. (Commission، ٢٠٢٥)

وجدير بالذكر أن صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات إلى الاتحاد الأوروبي، تسهم في دعم ٢,٣ مليون وظيفة في الولايات المتحدة، في حين توظفُ استثماراتُ الشركات الأوروبية، داخل الولايات المتحدة ٣,٤ مليون شخص. (Commission، ٢٠٢٥).

ثانيًا: التعريفات الأمريكية والتداعيات على الاتحاد الأوربي:

مع تولي ترامب لمنصب الرئاسة، وإعلانه عن الرسوم الجمركية، كانت حصة الاتحاد الأوربي تصل إلى ٢٥٪. (Erica York، ٢٠٢٥). وفي فبراير ٢٠٢٥، أعلنت المفوضية الأوروبية إنها سترد على الرسوم الأمريكية بما يحمي مصالح الاتحاد الأوروبي، لكن في الوقت نفسه تريث الاتحادُ في اتخاذِ خطواتٍ مباشرةٍ وفعلية، لغاية حصوله على تأكيدٍ مفصلٍ، أو مكتوب للإجراءات من قبل واشنطن. وجاء الإعلان الأوربي بعد إن أعلن ترامب أنه سيفرض رسومًا جمركيةً جديدة بنسبة ٢٥ بالمئة على جميع وارداتِ الصلب والألمنيوم القادمة إلى الولايات المتحدة، في تصعيدٍ كبير آخر من ضمن سياسته للتجارة الخارجية، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٥٪ من صادرات الصلب الأوروبية تتجه إلى الولايات المتحدة. (Henley, 2025).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

في يوليو ٢٠٢٥، توصل الاتحادُ الأوروبي والولاياتُ المتحدة، بعد مفاوضاتٍ مكثفة، إلى اتفاقيةٍ تجارية، تتضمن رسومًا جمركيةً بنسبة ١٥٪ على معظم الصادرات الأوروبية إلى أمريكا، تشمل السيارات وقطع غيارها، والأدوية، وأشباه الموصلات. مقابل إن يفتَّح الاتحادُ الأوروبي اسواقه "دون رسوم جمركية" أمام الصادرات الأمريكية. (House، ٢٠٢٥). مع بقاء واردات الصلب والألومنيوم من الاتحاد الأوروبي تخضع لتعريفة جمركية بنسبة ٥٠٪ عند بيعها في الولايات المتحدة. (Hoskins, 2025).

وتأتي اتفاقية الاتحاد الأوروبي مصحوبةً بتوقعاتٍ بتحقيق إيراداتٍ تعريفية تبلغ حوالي ٩٠ مليار دولار (٦٧ مليار جنيه إسترليني) لخزائن الحكومة الأمريكية، استنادًا إلى أرقام التجارة لعام ٢٠٢٤، وكجزء من الاتفاقية، سيشتري الاتحاد الأوروبي أيضاً منتجات الطاقة والأسلحة الأمريكية بقيمة مئات المليارات من الدولارات، كما سيقوم الاتحاد الأوروبي بزيادة استثماراته في الولايات المتحدة بمقدار ٦٠٠ مليار دولار، بما في ذلك المعدات العسكرية الأمريكية، وسينفق ٧٥٠ مليار دولار على الطاقة. (Hoskins، ٢٠٢٥).

وعلى مستوى مجال الطاقة، أكد الاتحادُ الأوربي على شراءِ منتجاتِ الطاقةِ الأمريكية، لتنويع مصادر الإمدادات وتعزيز أمن الطاقة في أوروبا. وذلك لاستبدال الغاز والنفط الروسيين بمشتريات كبيرة من الغاز الطبيعي المسال والنفط والوقود النووي الأمريكي. (Statement by President von der Leyen, 2025).

وترى واشنطن أن هذه الاتفاقية، ستوفر عشرات المليارات من الدولارات سنويًا، وستُسهم في سد الخلل التجاري بين الولاياتِ المتحدة وأوروبا عن طريق تشجيع التوريد المحلي، وإعادةِ توطين الإنتاج، وضمانِ مُساهمةِ المنتجين الأجانب بحصتهم في الاقتصاد الأمريكي. (House، ٢٠٢٥).

ثالثًا: التداعيات على الصناعات الأوربية:

سنتعرف في هذه النقطة على التداعيات المحتملة التي تمس أبرز الصناعات الأوربية، إذ سنسلط الضوء على صناعة السيارات والأدوية التي يُصدرها الاتحاد الأوربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

١. صناعة السيارات الأوربية والرسوم الأمريكية:

تعدّ تجارة السيارات بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة ركيزةً أساسيةً في التجارةِ بين الطرفين، وركيزةً أساسيةً لنجاح صناعة السيارات الأوربية. وبلغة الأرقام فقد صدّرت شركاتُ تصنيع السيارات الأوروبية، سياراتٍ ومكوناتها بقيمة 56 مليار يورو إلى الولايات المتحدة في عام 2023، ما يعني 20% من إجمالي قيمة صادرات السيارات من الاتحاد الأوروبي. (Hahn, Clarissa, 2025). وهذا يجعل الولايات المتحدة الوجهةَ التصديريةَ الأولى للسيارات المصنّعة في الاتحاد الأوروبي، لكن التعريفاتِ الجمركيةَ التي أعلن عنها ترامب ستجعل من هذه الصناعة وهذه التجارة عُرضّةً للخطر.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

على مستوى الوظائف، يوفر قطاعُ السيارات الأوربية ١٣,٨ مليون وظيفة، ما يُمثل ٦,١٪ من إجمالي العمالة في الاتحاد الأوروبي، إذ يعمل ٢,٦ مليون شخص في التصنيع المباشر للسيارات، ما يُمثل ٨,٥٪ من إجمالي العمالة في قطاع التصنيع بالاتحاد الأوروبي، ويسهمُ قطاعُ التصنيع (المباشر وغير المباشر) بـ ٣,٥ مليون وظيفة، والمبيعات والصيانة بـ ٤,٥ مليون وظيفة، والنقل بـ ٥,١ مليون وظيفة. (Hahn، Clarissa، ٢٠٢٥).

أما مبيعاتُ صناعة السيارات، فتمثل أكثرَ من ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، إذ يُصنّفُ الاتحادُ الأوروبي ضمن أكبرِ منتجي السيارات في العالم. (Automotive industry). ما يعني أن أيَ اضطرابٍ في هذه الصناعة سيكون له تداعياتٌ كبيرة على الاقتصاد الأوربي ككل.

وتشيرُ التقديرات، إنه في حال تم تفعيل التعريفات الجمركية الأمريكية بنسبة ٢٥٪ على واردات السيارات الأوربية إلى أمريكا، سينتج عنها انكماشٌ حاد في صادرات السيارات الأوروبية إلى الولايات المتحدة. (Hahn، Clarissa، ٢٠٢٥).

ويبين الشكل رقم (2) الدول الأوربية المنتجة للسيارات، الأكثر تضررًا في حال العمل بتعريفات ترامب وبنسبة 25%، وتبرز صناعتا السيارات الألمانية والإيطالية باعتبارهما الأكثر عرضةً لهذا التهديد الجمركي. إذ تشير التقديراتُ الأولية، إلى احتمالية انخفاض صادرات السيارات الألمانية والإيطالية بنسبة 7.1% و6.6% على التوالي، وتُعدّ الشركات الألمانية والإيطالية أكثر عرضةً للخطر نظرًا لاعتمادها الكبير على السوق الأمريكية، إذ تُصدّر ألمانيا 24% من صادراتها من السيارات إلى الولايات المتحدة، في حين تُصدّر إيطاليا 30% من صادراتها إلى الولايات المتحدة. بالمقابل، من المتوقع أن تشهد صادراتُ السيارات الإسبانية والفرنسية إلى الولايات المتحدة انخفاضًا أقل بنسبة 2.4% و2.3% على التوالي. (Hahn، Clarissa، ٢٠٢٥).

وفي حال أرادت شركات تصنيع السيارات الأوروبية إعادة توجيه صادراتها إلى مناطق أخرى غير السوق الأمريكية، فإن التوقعات تشير إلى إنها ستواجه تحدياتٍ كبيرةً. ومنها، اختلافُ الطلب في السوق وتفضيلاتُ المستهلكين، والعوائقُ اللوجستية، واللوائحُ التنظيمية، والمنافسةُ المتزايدة من شركاتٍ أخرى، مثل الشركات الصينية والكورية الجنوبية، وعليه فمن غير المرجح تعويضُ خسائرِ المبيعات الأمريكية بالكامل على المدى القصير. (Hahn، Clarissa، ٢٠٢٥).

إن تقديراتِ إنتاج السيارات في الاتحاد الأوروبي، تشيرُ إلى الانخفاضِ بشكلٍ عام، مع تضرر ألمانيا وإيطاليا بشكل أكبر، إذ من المتوقع أن تنخفضَ القيمةُ المضافةُ الإجمالية بنسبة ٥,٣٪ و٤,٧٪ على التوالي. وهذا بدوره سيضرب قطاع السيارات الذي يوفر ملايين الوظائف، ويُسهم أيضًا بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد. بالمقابل ستضر التعريفات الجمركية الأمريكية بمصنعي السيارات الأمريكيين، لأن سلاسل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

توريد السيارات عالمية، إذ إن أي زيادة في التعريفات الجمركية الأخرى سترفع من تكاليف صناعة السيارات داخل الولايات المتحدة، مما يُقلل من ميزةِ تحقيقِ الأرباح المرتفعة داخليًا، وكذلك فرض التعريفات الانتقامية من الدول الأخرى تجاه الولايات المتحدة. (Hahn، Clarissa، ٢٠٢٥).

الشكل رقم (٢) يوضح توقعات انخفاض صادرات السيارات من الاتحاد الأوروبي نتيجة لتعريفات ترامب

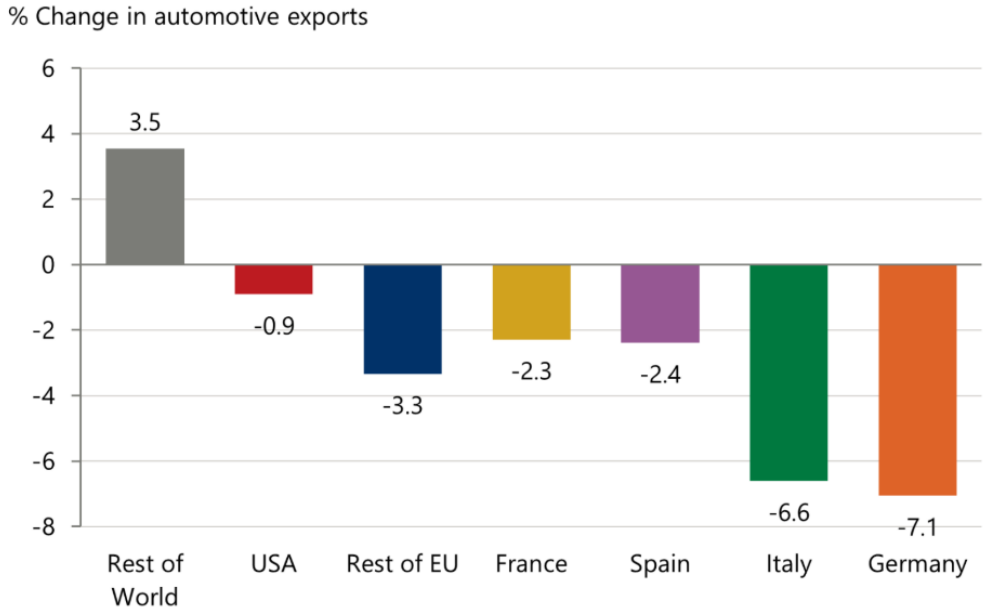

Source: Oxford Economics, GTAP

https://www.oxfordeconomics.com/resource/driving-into-uncertainty-how-trumps-tariffs-could-derail-europes-automotive-/powerhouse

وفي حال فرض الاتحادُ الأوربي رسومًا انتقامية على الصادرات الأمريكية بنسبة مماثلة، على واردات السيارات الأمريكية، ما يعني زيادة بنسبة ١٥٪ عن الرسوم السابقة البالغة ١٠٪. وبالنتيجة، فإن صادرات السيارات الأمريكية ستنخفض بنسبة ٣,١٪، إلى الاتحادِ الأوربي. لكن السؤالَ الأهم، هل ستؤثر الرسوم الأوربية المتوقعة على صادراتِ السيارات الأمريكية إلى أوروبا؟ الجواب بحسب تحليلات (Oxford Economics)، فإنه على عكس الضرر الواقع على صادرات سيارات الاتحاد الأوروبي إلى أمريكا، لأن السيارات الأمريكية المصّدرةِ إلى الاتحادِ الأوروبي لا تشكل سوى ٢٪ من إجمالي صادراتِ السيارات الأمريكية. بالمقابل، يعتمدُ قطاعُ السيارات في الاتحادِ الأوروبي بشكلٍ أكبر على الطلبِ الأمريكي. (Hahn، Clarissa، ٢٠٢٥).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

٢. صناعة الأدوية الأوربية:

يعدّ قطاعُ صناعةِ الأدويةِ الأوربية، الأكثر تضررًا جراء الرسوم الأمريكية، فرفع الرسوم الجمركية على هذه المنتجات إلى 15% سيؤدي إلى انخفاضِ القيمةِ المضافةِ في صناعةِ الأدوية بمنطقة اليورو بنسبة 4.8%. ويعود ذلك إلى أن الأدوية تُمثل خُمس إجمالي صادرات السلع من منطقة اليورو إلى الولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تحدثَ أكبر انخفاضات في القيمة المضافة في صناعة الأدوية في أيرلندا (-9.8%)، وبلجيكا (-4.7%)، وهولندا (-3.2%) ، أما ثاني أكثر القطاعات تضررًا من حيث القيمة المضافة فهو قطاع صناعة المعادن الأساسية (-1.1%). وبالرغم من أن هذه المنتجات لا تُمثل سوى 3% تقريبًا من إجمالي صادرات السلع من منطقة اليورو إلى الولايات المتحدة، إلا أن متوسطَ التعريفات الجمركية على هذا القطاع سيرتفع من 1% إلى 34%. (Richard Sellner, 2025).

بالمجمل ولغايةِ بدايةِ عام ٢٠٢٦ وبسبب التعريفات الجمركيةِ الأمريكية، انخفضت صادراتُ الاتحادِ الأوربي إلى الولاياتِ المتحدة أكثر من الربع خلال شهري يناير وفبراير من عام ٢٠٢٦، ففي يناير ٢٠٢٦، انخفضت صادراتُ الاتحادِ الأوربي إلى الولاياتِ المتحدة بنسبة ٢٧,٨، وفي فبراير انخفضت بنسبةِ ٢٦,٤. مما أسهم في انخفاضِ فائض الميزان التجاري للاتحاد الأوربي بنسبة ٦٠٪. (Blenkinsop, 2026).

المطلب الثالث

السياسات الأوربية بعد التعريفات الجمركية الأمريكية

سنتعرف في هذا المطلب على أبرزِ السياساتِ الاقتصادية الأوربية بعد فرض الرسوم الجمركية عليها من قبل إدارة ترامب، أو التي هدد بفرضها وزيادة نسِبها، سنركز على أبرز التحالفات والاتفاقيات الاقتصادية الجديدة التي ابرمها الاتحاد الأوربي مع أطراف دولية جديدة ردًا على تهديد ترمب بضم جزيرة غرينلاند والتلويح بفرض رسوم جمركية جديدة على الاتحاد الأوربي، الذي يرفض الخطوةَ الأمريكية بضم الجزيرة التي تقع ضمن سلطة الدنمارك.

أولاً: العلاقات التجارية بعد التعريفات الجمركية الأمريكية:

نتيجةً لسياسة التعريفات الجمركية التي انتهجتها إدارة ترامب، فقد تراجعت العلاقاتُ التجاريةُ الألمانيةُ الأمريكية بشكلٍ ملحوظ في عام ٢٠٢٥. ففي الفترة من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٥، صدّرت ألمانيا سلعًا إلى الولايات المتحدة بقيمة تقارب ١٣٥,٨ مليار يورو. إذ شّكل الانخفاض نسبة ٩,٤٪ في الصادرات إلى الولايات المتحدة، مقارنةً بالمدة نفسها من العام السابق (من يناير إلى نوفمبر ٢٠٢٤، كانت صادرات ألمانيا إلى الولايات المتحدة قد بلغت ١٤٩,٩ مليار يورو). في المقابل، ارتفعت الواردات من الولايات المتحدة بنسبة ٢,٢٪ لتصل إلى ٨٦,٩ مليار يورو. (Destatis, 2026).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

وبلغ الفائض التجاري الألماني مع الولايات المتحدة، أكبر اقتصاد في العالم، ٥٢,٢ مليار يورو (٦٢ مليار دولار)، وهو أدنى مستوى له منذ عام ٢٠٢١، بعد بلوغه مستوى قياسي في العام السابق، بلغ نحو ٧٠ مليار يورو. (الاقتصادية، ٢٠٢٦). بالمقابل اصبحت الصين أكبرَ شريكٍ تجاري لألمانيا في عام ٢٠٢٥ متجاوزةً الولايات المتحدة، وسط ارتفاع كبير لصادراتها إليها، وبحسب مكتب الإحصاء الاتحادي الإلماني، فقد بلغ حجمُ التبادل التجاري بينهما ٢٥١ مليار يورو، في عام ٢٠٢٥، بزيادة ٢,٢٪ عن عام ٢٠٢٤، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الرئيسة لصادرات ألمانيا. وقد استورد ألمانيا من الصين سلعًا بقيمة ١٧٠,٦ مليار يورو تقريبًا في عام ٢٠٢٥، أي أكثر من ضعف قيمة صادرتها إلى الصين والتي بلغت ٨١,٣ مليار يورو. بالمقابل بلغت قيمةُ التبادلِ التجاري بين ألمانيا والولايات المتحدة ٢٤٠ مليار يورو. (O'Carroll, 2026).

أما على مستوى التجارة بين فرنسا والصين، فقد ارتفع حجمُ التجارةِ بينهما بنسبة ٤,١ بالمئة على أساسٍ سنوي ليصل إلى ٦٨,٨ مليار دولار أمريكي، في المدة من يناير وحتى أكتوبر خلال عام ٢٠٢٥. كما أن الاستثمار المتبادل ارتفع على نحو مطرد، إذ تجاوز ٢٧ مليار دولار أمريكي. (Times, 2025).
كما شهد حجمُ التبادل التجاري بين بريطانيا والصين ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠٢٥، وتُعدّ الصين ثالثَ أكبرِ شريكٍ تجاري للمملكة المتحدة في مجال السلع والخدمات، بعد الولايات المتحدة، وبقيمة بلغت (٣١٠,٤ مليار جنيه إسترليني). (Council, 2025).

ثانيًا: التعريفات الجمركية كأداة ضغط في السياسة الخارجية:

لم يكتف الرئيسُ الأمريكي باستخدامِ التعريفاتِ الجمركية لتحقيق منافعَ اقتصاديةٍ لبلاده، أو التوصل إلى اتفاقياتٍ تجاريةٍ جديدة وبحسب، بل هدد بمضاعفتها على الاتحاد الأوربي، في حال لم يوافق الاتحادُ الأوربي على طلب ترمب بضم جزيرة غرينلاند. فمن المقّدر أن تصلَ التعريفاتُ الجمركية الأمريكية الاضافية 10٪، على البضائع القادمة من الدنمارك، والنرويج، والسويد، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، وفنلند،ا وبريطانيا العظمى. (Michael Martina, 2026). بمعنى أن الرسومَ الجمركية الأمريكية ستصل إلى نسبة 25% على هذه الدول، في حال نفذ ترمب ما أعلن عنه. اعتباراً من يونيو/حزيران 2026.(Week, Jan 20, 2026) .

وتجدر الاشارة إلى أنه في الوقت الذي طالب فيه ترمب بضم جزيرة غرينلاند إلى الولايات المتحدة، ورفض أوروبا لذلك، فإن الأخيرةَ بدأت بالتكيف مع البنية الأمنية الجديدة، إذ أعلنت أوروبا عن تشكيل استراتيجية أمنية جديدة، وتحديث استراتيجيتها الخاصة بالقطب الشمالي. وينطلق جوهر هذه الاستراتيجية من أن للشعوب ذات السيادة الحقُ في تقرير مصيرها. (the World Economic Forum، ٢٠٢٦).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

وفي إطار رد الفعل الأوربي على المطالب الأمريكية بضم جزيرة غرينلاند، من المتوقع أن يفرض الاتحاد الأوربي ضد الولايات المتحدة رسومًا جمركية مضادة على واشنطن بقيمة 93 مليار يورو (107.68 مليار دولار)، كان الاتحاد الأوروبي قد قرر تعليقها سابقًا، وستدخل حيز التنفيذ تلقائيا، في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بعد أن هددت بفرض رسوم جمركية إضافية على الحلفاء الأوروبيين بسبب غرينلاند. (Reuters، ٢٠٢٦). إذ صرح قادة الدنمارك، والنرويج، والسويد، وفرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، وهولندا، وفنلندا في بيان مشترك: "إن التهديدات بفرض رسوم جمركية تقوّض العلاقات عبر الأطلسي، وتنذرُ بانزلاقٍ خطير نحو التدهور، ونحن ملتزمون بالحفاظ على سيادتنا". (Rankin, 2026).

ثالثًا: التحالفات الأوربية الاقتصادية الجديدة:

مع استمرار التهديد الأمريكي بفرض تعريفاتٍ جمركيةٍ جديدة على الاتحاد الأوربي في حال لم يتم الموافقة على ضم جزيرة غرينلاند، اتخذ الاتحادُ الأوربي بشكل جماعي ومنفرد بالتعجيل في عقدِ اتفاقياتٍ اقتصاديةٍ وتجاريةٍ مع دولٍ اخرى، وفي الشرح التالي سنتعرف على أبرزِ هذه الاتفاقيات.

١. **اتفاقية الاتحاد الأوروبي ودول تكتّل "ميركوسور" Mercosur**: صحيح أن المفاوضات لتشكيل اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحادِ الأوربي وأمريكا اللاتينية بدأت منذ 25 عامًا، إلا أنه يمكن القول إن تعريفات ترامب ومطالبته بضم جزيرة غرينلاند، قد دفعت الاتحاد الأوربي في التعجيل للتوصل إلى توقيعِ الاتفاقية في يناير 2026. فمع آلية مكافحة الإكراه الاقتصادي (ACI) التي أقرها الاتحادُ الأوربي في عام 2023، والتي تعرف ب "البازوكا"، وهي آلية ردع قانونية تتيح للاتحاد الرد في حال قيام دولة ثالثة بالضغط والتهديد بتدابير تؤثر على التجارة، أو الاستثمار على الاتحاد الأوروبي، أو إحدى دوله الأعضاء. (Commission، Protecting against coercion). إذ أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على تفعيل هذه الآلية بعد التعريفات الأمريكية.

وبموجب هذه الاتفاقية، قد أصبح الاتحادُ الأوروبي ودولُ تكتّل "ميركوسور" في أمريكا اللاتينية، أكبرَ منطقةٍ للتجارة الحرة في العالم، والتي تبلغ قيمتها أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذ تضم 31 دولة وأكثر من 700 مليون مستهلك. وتؤكد الاتفاقية على اختيار التجارة العادلة على الرسوم الجمركية، والشراكة على العزلة، والاستدامة على الاستغلال. بحسب تصريح الاتحاد الأوربي. (the World Economic Forum، ٢٠٢٦).

٢. **اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والهند:** تم توقيع اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوربي والهند، أطلق عليها الاتحاد الأوربي "أم الصفقات"، ومن شأن هذه الصفقة أن تُنشئ سوقًا يضم ملياري نسمة، ويساهم بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إذ تتطلع أوروبا إلى إقامةِ علاقاتٍ تجارية مع مراكز النمو الحالية والقوى الاقتصادية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

الرائدة، من أمريكا اللاتينية إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ وما وراءها. (The EU-India trade agreement).

يمثل الاتحاد الأوروبي والهند معًا حوالي ربع سكان العالم، أي ملياري نسمة، ويسهمان بنحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي والهند مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة في عام 2007. وتم تعليق المحادثات في عام 2013 ثم استؤنفت في عام 2022، واختتمت المفاوضات بنجاح في يناير 2026. (Whiting، ٢٠٢٦).

وهنا نجد أن الاتحاد الأوربي قد عجّل بالأمر لتوقيع الاتفاقية بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب والتي يلوح بزيادتها في كلِ أزمةٍ مع الاتحادِ الأوربي أو مع غيره.

وتُعد اتفاقيةُ التجارةِ بين الاتحادِ الأوروبي والهند أكبرَ اتفاقيةٍ تجاريةٍ أبرمها الطرفان على الإطلاق، حيث ستمنحُ الاتحادَ الأوروبي ميزةً تنافسيةً كبيرة في قطاعاتٍ صناعيةٍ وزراعيةٍ وغذائيةٍ رئيسة. كما ستعزز هذه الاتفاقيةُ العلاقاتِ التجاريةَ والاستثماريةَ والسياسيةَ بين الجانبين. (The EU-India trade agreement).

وفي جانب التبادل بين الطرفين، يتبادل الاتحاد الأوروبي والهند بالفعل سلعًا وخدماتٍ بقيمة تزيد عن 180 مليار يورو سنوياً، مع وجود نحو 6000 شركة أوربية تعمل في الهند، مما يدعم ما يقرب من 800 ألف وظيفة في الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يكون للاتفاقية تأثير إيجابي قوي على اقتصاد الاتحاد الأوروبي. (Whiting، ٢٠٢٦).

ومن شأن الاتفاقية الجديدة أن تعمل على: (The EU-India trade agreement).

- إزالة الحواجز التجارية وتبسيط الإجراءات.
- فتح فرص تصدير جديدة.
- تعزيز الأمن الاقتصادي للاتحاد الأوروبي من خلال تنويع مصادر الإمداد.

وبلغة الأرقام كما أعلنها الاتحاد الأوروبي ستحقق الاتفاقية ما يلي: (The EU-India trade agreement).

- الزيادة المتوقعة في صادرات السلع السنوية من الاتحاد الأوروبي إلى الهند بحلول عام ٢٠٣٢، ستصل إلى ١٠٧,٦٪.
- توفير في الرسوم الجمركية للمصدرين الأوروبيين، يصل إلى ٤ مليارات يورو سنوياً.
- إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة ٩٠٪.

٣. **اتفاقية بريطانيا مع الصين:** في إطار إعادة تقييم العلاقات الدوليّة والتحالفات الاقتصادية من جانب الدول الأوربية وبريطانيا، والتوترات السياسية والتجارية بينهم وبين إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، بسبب الرسوم

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

الجمركية وقضية غرينلاند، ومع زيادة التحديات الجيوسياسية العالمية. يمكن القول إن الدول الأوربية بدأت بالفعل بالتوجه شرقًا خاصة نحو الصين.

في يناير 2026، زار رئيس الوزراء البريطاني "كير ستارمر" الصين في أول زيارة لرئيس وزراء بريطانيا منذ عام 2018، والتقى بالرئيس الصيني، وقال ستارمر إن "بريطانيا تسعى لشراكة استراتيجية شاملة مع الصين". (Hale, 2026).

وخلال الزيارة وقّعت المملكة المتحدة عددًا من الاتفاقيات مع الصين بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي، بما في ذلك تعزيز العلاقات بين البلدين، والتجارة والخدمات، وتسهيل عمل الشركات البريطانية في الصين. وشمل ذلك استثمارًا بقيمة 10.8 مليار جنيه إسترليني من شركة الأدوية أسترازينيكا في عملياتها بالصين، وخفض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات. وتم الاتفاق على إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين، وخفض الرسوم الجمركية على بعض المنتجات. (Mason, 2026).

وتمثل زيارةُ رئيسِ الوزراء البريطاني للصين، تحولاً ملحوظًا في علاقات المملكة المتحدة مع الصين، بعد ما يقرب من عقد من العداء من جانب إدارات حزب المحافظين، والمخاوف بشأن موثوقية الولايات المتحدة كشريك تجاري. (Mason، ٢٠٢٦).

في يناير 2026، زار رئيسُ الوزراء الفنلندي "بيتري أوربو" الصين، وتم التأكيد على رفع التعاون المتبادل في مجالات مثل تحول الطاقة، والاقتصاد، والصناعات الزراعية والحرجية، والابتكار العلمي والتكنولوجي، إذ رحبت الصين بالشركات الفنلندية لخوض غمار السوق الصينية الواسعة، لتعزيز قدرتها التنافسية العالمية. (huaxia، ٢٠٢٦).

ويعمل الاتحاد الأوربي للحد من المخاطر وتنويع سلاسل التوريد، إذ توصل في 2025_2026، إلى اتفاقيات جديدة مع إندونيسيا والمكسيك وسويسرا وأستراليا، كما يعمل على اتفاقيات مع الفلبين وتايلاند وماليزيا والإمارات العربية المتحدة، وغيرها، وفيما يأتي بعض الاتفاقيات التي توصل اليها الاتحاد الأوروبي:

١. **الاتفاقية مع إندونيسيا:** استمرت المباحثات بين الاتحادِ الأوربي وإندونيسيا حول اتفاقية التجارة الحرة بينهما، إلى ما يقرب عقدًا من الزمن، إلى حين الإعلان التوصل إلى اتفاق سياسي بين الجانبين، والتوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاقية، إذ من المرجح دخولها حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٧. وبموجب هذه الاتفاقية ستلغي إندونيسيا الرسومَ الجمركيةَ المرتفعة على بعض المنتجات المستوردة من الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك السيارات والآلات والمعدات الكهربائية والأدوية والمواد الكيميائية، كما سيتم الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية الغذائية الأوربية، مثل منتجات الألبان واللحوم والأغذية المصنعة. بالمقابل سيقومُ الاتحادُ الأوروبي بإلغاء معظم الرسوم الجمركية على السلع الإندونيسية. وعند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، سيتم تخفيض نحو ٨٠٪ من تخفيضات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

الرسوم الجمركية، في حين سيتم تطبيق النسبة المتبقية تدريجيًا على مدى خمس سنوات. (Guild, The Diplomat, 2025)

٢. **الاتفاقية مع المكسيك:** في يناير 2025، أعلن الاتحاد الأوربي والمكسيك التوصل إلى اتفاقية تجارية جديدة، من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في 2026 بعد التصديق عليها، إذ ستحل محل الاتفاقية التي تم توقيعها عام 2000. وستعمل الاتفاقية الجديدة على أساس المعاملة بالمثل، وتعزيز فرص عمل جديدة للأعمال. (EU, Mexico).

وجدير بالذكر إن الاتحاد الأوربي هو ثالث أكبر شريك تجاري للمكسيك بعد الولايات المتحدة والصين، بحجم تجارة ثنائية بلغت 86.8 مليار يورو. مع تحقيق الاتحاد الأوربي فائضًا تجاريًا مع المكسيك بلغ 19.1 مليار يورو في عام ٢٠٢٥. (EU, Mexico).

وفي جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الاتحاد الأوربي ثاني أكبر مستثمر في المكسيك بعد الولايات المتحدة، بقيمة 206.6 مليار يورو في عام 2024، في حين بلغت الاستثمارات المكسيكية في أوروبا 24.6 مليار يورو. (EU, Mexico).

وتنص الاتفاقية الأوربية المكسيكية، على إزالة الحواجز، وخفض للرسوم الجمركية بشكل كبير، وتنسيق الأنظمة، وحماية الاستثمارات، وتسوية النزاعات، والالتزام بالتنمية المستدامة. كما من المتوقع أن تكون هذه الاتفاقية نافذة يدخل من خلالها الاتحاد الأوربي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، لترتفع التجارة الثنائية لتصل بنسبة إلى 70%، أما على جانب التجارة البينية فمن المتوقع أن تصل إلى 38%. (Talvi, 2025).

٣. **الاتفاقية مع سويسرا:** إن العلاقات بين الاتحاد الأوربي وسويسرا تخضع للعديد من الاتفاقيات الثنائية، فمثلاً تُعدّ اتفاقية التجارة الحرة لعام 1972 حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، فبعد رفض سويسرا الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوربية (EEA)، عام 1992، اتفق الطرفان على حزمة من سبع اتفاقيات قطاعية تم توقعيها في عام 1999، كما تم توقيع الاتفاقية القطاعية في 2004، والتي تعرف ب"الاتفاقية الثنائية". (EU trade relations with Switzerland).

ويُعدّ الاتحاد الأوربي الشريك الرئيس لسويسرا، إذ تحتلُ سويسرا المرتبةَ الرابعة بين أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوربي بعد الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة، وقد بلغ حجم التبادل التجاري الثنائي في عام 2025 بين البلدين في السلع أكثر من 362 مليار يورو، ما يمثل 7% من إجمالي تجارة الاتحاد الأوربي في السلع. (EU trade relations with Switzerland). ومع هذه العلاقات المتميزة بين البلدين، إلا أن الاتحاد الأوربي يسعى إلى توسيع التجارة مع سويسرا، ففي مارس 2026، وقع الاتحاد الأوربي وسويسرا حزمةً واسعة، تضمن توحيد المعايير والقواعد، وتوفر استقرارًا قانونيًا، وتبسط التجارة في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

السلع، وتُسهل الإمدادات عبر الحدود للشركات، لتتيح الوصول السلس إلى سوقٍ تضم 460 مليون مستهلك في قطاعاتٍ رئيسة، ولتحقق فوائد اقتصاديةٍ للطرفين. (EU trade relations with Switzerland).

٤. **الاتفاقية مع استراليا:** على الرغم من انهيار المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي واستراليا حول اتفاقية التجارة الحرة التي بدأت منذ عام 2018، بسبب مطالب استراليا بتوسيع نطاق وصولها إلى سوق اللحوم الحمراء، واستخدام أسماء أوروبية تقليدية لمنتجات أسترالية، ألا أنه في مارس 2026، اتفق الاتحاد الأوروبي واستراليا على النص النهائي لاتفاقية التجارة الحرة. (MCGUIRK, 2026).

وبموجب هذه الاتفاقية، سيلغي الطرفان الرسوم الجمركية بما يقرب من 100% من صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع، باستثناء بعض منتجات الصلب وبعض المنتجات الزراعية الأوربية، ومن المقدّر إن صادرات الاتحاد الأوربي إلى استراليا ستعفى من رسوم جمركية بقيمة مليار يورو (1.2 مليار دولار أمريكي)، ومن المتوقع أن ترتفع قيمة هذه الصادرات بمقدار على مدى السنوات العشر القادمة. بالمقابل تؤكد أستراليا أن الاتفاقية ستساهم بنحو 10 مليارات دولار أسترالي (7 مليارات دولار أمريكي) سنويًا في اقتصادها. (EU–Australia trade agreement، ٢٠٢٦).

ويأتي هذا الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وأستراليا من أجل تنويع شبكاتهم التجارية، والحد من تأثير التعريفات الجمركية الأمريكية، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الصيني. (MCGUIRK، ٢٠٢٦).

وتشير تقديرات بعضُ الخبراء الاقتصاديين في مركز الدراسات الأوربية بالجامعة الوطنية الأسترالية، إن الأوربيين والأستراليين كانوا حريصين على التوصل إلى اتفاقٍ، ردًا على مساعي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لفرض تعريفات جمركية عالمية. (MCGUIRK، ٢٠٢٦).

رابعًا: المواقف الأوربية من سياسة ترامب:

عند قياس مؤشر التصريحات الأوربية، بعد فرض التعريفات الجمركية والمطالب بجزيرة غرينلاند من جانب ترمب، نجد أن معظم التصريحات الأوربية تغيرت تجاه الولايات المتحدة وربما لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكالآتي:

١. **الموقف الألماني:** انتقد الرئيس الألماني " فرانك فالتر شتاينماير" في يناير 2026، بشدة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترمب، وحثّ العالم على عدم السماح للنظام العالمي بالانهيار إلى ما اسماه "وكر للصوص". (Reuters، ٢٠٢٦).

كما صرح المستشار الألماني"فريدريش ميرتس" في يناير 2026، بقوله "نحن شركاء ولسنا أتباعًا، وإن ألمانيا وأوروبا مستعدتان للدفاع عن النفس إذا لزم الأمر"، وأعرب عن عزم الاتحاد الأوروبي على عدم السماح

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

بتهديدات الرسوم الجمركية مرة أخرى، واضاف إنه على الأوروبيين تحمل مسؤولية أمنهم بأنفسهم وتقليل الاعتماد على الآخرين. (Williams, 2026).

٢. **موقف مفوضية الاتحاد الأوروبي**: قالت رئيسة المفوضية الأوربية "أورسولا فون دير لاين"، "نعيش في عالم تحكمه القوة المطلقة، سواء كانت اقتصادية، أم عسكرية، تكنولوجية، أم جيوسياسية، وبالرغم من أن الكثير منا قد لا يعجبه ذلك، إلا أنه يتعين علينا التعامل مع العالم كما هو عليه الآن، ومستعدون للتحرك بسرعة"، كما رفضت تهديدات ترمب بشأن غرينلاند. (Speech by President at the EP, 2026).

٣. **الموقف الفرنسي**: قال الرئيس الفرنسي ماكرون، إن أزمة غرينلاند ليست إلا جرس إنذار، وأن على أوروبا الاستعداد لمزيد من الصدامات مع الولايات المتحدة، وأضاف أن إدارة ترمب "معادية لأوروبا بشكل صريح" وتسعى إلى "تفكيك" الاتحاد الأوروبي، وتوقع فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية جديدة في الأشهر المقبلة. (Nostro, 2026).

٤. **الموقف البلجيكي**: أقر رئيس الوزراء البلجيكي "بارت دي ويفر"، بأن أوروبا وبدافع الاعتماد على واشنطن، انتهجت سياسة التساهل مع إدارة ترامب، في ملف التعريفات الجمركية وأوكرانيا. وحذّر من أن تجاوز الخطوط الحمر يضع القارة أمام خيار صعب بين الحفاظ على الكرامة أو التحول إلى تابع بلا سيادة. (Pala, 2026).

ويمكن استخلاص المواقف الأوربية تجاه واشنطن قبل وبعد التعريفات الجمركية والمطالبة بجزيرة غرينلاند من خلال جدول رقم (1).

جدول رقم (١) المواقف الأوربية قبل وبعد التعريفات الجمركية:

البُعد	قبل الرسوم الجمركية	بعد الرسوم الجمركية والمطالبة بغرينلاند
توصيف أمريكا	شريك استراتيجي	شريك صعب / غير موثوق
الاقتصاد	تعاون وتكامل	صراع تجاري
السيادة	مسألة محسومة	خط أحمر (غرينلاند)
الناتو	ضمانة أمنية	محل نقاش وإعادة تقييم
الخطاب العام	دبلوماسي هادئ	نقدي وحذر

الخاتمة

إن استخدام التعريفات الجمركية من الجانب الأمريكي بشكل مفرط بعد العام ٢٠٢٤، لم يعد فقط لزيادة الإيرادات، وتقييد الواردات، والسعي لعقد اتفاقيات المعاملة بالمثل كما كان سابقًا، بل إن إدارة الرئيس دونالد ترامب، تريد كل هذه الجوانب إلى جانب تحقيق الأرباح، وسدّ الخلل في الميزان التجاري، والحفاظ على

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

الصناعات المحلية الأمريكية، وتوفير فرص عمل للأمريكيين، واستخدام التعريفات كأداة ضغط على الدول الأوروبية وغيرها، لإعادة مفهوم الهيمنة الأمريكية، والحصول على ما تريده إدارة ترامب، إذ تؤكد هذه السياسة على استمرار النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال سياسات التوسع، والهيمنة الأمريكية.

لقد شهدت العلاقات الأمريكية–الأوروبية بعد عام ٢٠٢٤، مرحلةً جديدة من التوتر الاقتصادي والسياسي، نتيجةً لاستخدام التعريفات الجمركية كأداةٍ للضغط وإعادةِ تنظيم المصالح التجارية، والاستراتيجية بين الطرفين، إذ اتجهت واشنطن في ظل حكم ترامب، إلى تبني سياساتٍ تجارية أكثر تشددًا تجاه عدد من القطاعات الأوروبية، الأمرُ الذي أثار ردود فعل أوروبية رافضة، وعدّته تهديًدا لمبدأ الشراكة الاقتصادية عبر الأطلسي.

الاستنتاجات

١. تعد التعريفات الجمركية، أحدى الادوات التجارية، التي تفرضها الدول لحماية صناعتها، والحد من الواردات الأجنبية، سيما على صعيد الولايات المتحدة، التي لم تكتف بهذا الجانب التجاري أو الاقتصادي، بل جعلت من التعريفات الجمركية، أداةً في شن حروبها التجارية، ووسيلةَ ضغطٍ، لتحقيق ما تريده سياسيًا، وفرض الهيمنة حتى على الحلفاء.

٢. إن فرض التعريفات الجمركية في عهد ترامب على الدول الأوروبية والدول الأخرى، قد حققت الكثير مما يريده، من خلال التوصل إلى اتفاقياتٍ جديدة حول التعريفات الجمركية، منها ما تم مع الاتحاد الأوروبي.

٣. إن التعريفات الجمركية الأمريكية على السلع الأوروبية، سلاح ذو حدين، إذ تؤدي إلى حماية مؤقتة لبعض الصناعات الامريكية، لكنها ترفع التكاليف على المستهلك الأمريكي وتضرب سلاسل التوريد.

٤. بعد فرض التعريفات من جانب واشنطن، نلاحظ تراجعًا في العلاقات التجارية بينها وبين أوروبا، كما بدت الصناعاتُ الأوروبية متأثرةً بسبب التعريفات الأمريكية المرتفعة، ومنها صناعةُ السيارات وصناعةُ الأدوية، هذا الأمر دفع بالدول الأوروبية للبحث عن أسواقٍ جديدة لتعويض التراجع في صادراتها التي كانت تذهبُ مُعظمها إلى السوقِ الأمريكية قبل فرض التعريفات الأمريكية.

٥. إن الوتيرة المتسارعة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في إبرام الاتفاقيات التجارية مع العديد من الدول، ومنها الهند ودول أمريكا اللاتينية والصين ودولٌ اخرى، لا يمكن أن تُفسر بأنها صدفةٌ عابرة، بل هي قرارٌ سياسي وردةُ فعلٍ تجاه التعريفات الجمركية التي فرضها الرئيسُ الأمريكي ترمب، ويأتي في سياق إعادة تشكيل السياسة التجارية الجديدة للاتحاد الأوروبي، بحثًا عن أسواقٍ جديدة، غيرَ الأسواقِ الأمريكية التي كانت السوقَ الرئيسة للاتحاد الأوروبي، إذ جاءت في إطار استراتيجية أوروبية تجارية جديدة، وهذا الأمر بدوره يُمكن أن يُشّكلَ في المستقبل، إعادةً لتشكيل الجغرافيا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

السياسية العالمية، خاصةً اذا استمرت السياسةُ الأمريكيةُ على نهج الرئيس دونالد ترمب بالتهديد بالتعريفات الجمركية المرتفعة.

٦. إن تهديد ترامب برفع التعريفات الجمركية، في حال رفض الدول الأوروبية منح جزيرة غرينلاند للولايات المتحدة، دفع بالدول الأوروبية، إلى تفعيل آلية الرد، من خلال الرد بالمثل، أي فرض تعريفات جمركية مقابلة للتعريفات الأمريكية، وهذا الأمر بدوره يؤثر على باقي جوانب العلاقات بين الطرفين.

٧. بعد التهديد برفع التعريفات الجمركية من جانب واشنطن، نلاحظ اتخاذ الدول الأوروبية، لغةَ خطابٍ مختلفة عما كانت عليه قبل التعريفات الجمركية، من خلال التنديد بهذه السياسة، وتصاعد المواقف الأوروبية الرافضة لسياسة ترامب، في إشارة إلى تحول الخطاب الرسمي الأوروبي تجاه الولايات المتحدة.

٨. على الجانب الأمني، صحيح أن أوروبا تشترك مع الولايات المتحدة بعلاقة استراتيجية، خاصة في إطار حلف شمال الأطلسي، ولا يمكنها أن تستقل حاليًا عن الولايات المتحدة التي توفر لها مظلة أمنية ضد روسيا والصين، الا أن استمرار فرض التعريفات الجمركية الأمريكية المرتفعة تجاه أوروبا، وسياسة الضغط الأمريكية، ستدفع قادة أووربا إلى اتخاذ خطوات أكثر استقلالية عن واشنطن، لتجنب أي تحولات في السياسة الخارجية الأمريكية حاليًا أو في المستقبل.

٩. إن استمرار النزاعات الجمركية بين أمريكا وأوروبا، من شأنه أن يضعف الجبهة الغربية اقتصاديًا، ما يمنح قوى اقتصادية صاعدة (مثل الصين)، فرصة لتعزيز نفوذها واستغلال الفجوات التجارية.

١٠. على الرغم من عمق المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الطرفين، فإن مستقبل العلاقات الأمريكية–الأوروبية سيظل مرهونًا بقدرة الجانبين في إيجاد توازن بين حماية المصالح الوطنية والمحافظة على متطلبات الشراكة عبر الأطلسية، بما يمنع تحول الخلافات التجارية إلى أزمات سياسية أوسع قد تؤثر في استقرار النظام الاقتصادي الدوليّ.

المصادر والمراجع

١. الاقتصادية، CNN. (٢٠٢٦, فبراير ٦). رغم التراجع الكبير.. ٥٢ مليار يورو فائض ألمانيا التجاري مع أميركا في ٢٠٢٥:
https://cnnbusinessarabic.com/sectors/1135175/%D8%B1%D8%BA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1-52-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D8%B1%D9%88-%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%B6-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

٢. CNBC عربية. (٢٠٢٥, اغسطس ٤). حرب الرسوم.. ما الذي تخبرنا به عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين؟:

https://www.cnbcarabia.com/141163/2025/04/08/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85..%D9%85%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%D8%AA%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AB%D9

3. (n.d.). *Automotive industry.* European Commission. Retrieved from https://single-market-economy.ec.europa.eu/sectors/automotive-industry_en
4. Blenkinsop, P. (2026). *US tariffs drive steep drop in EU exports for second month.* Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/world/china/eu-trade-surplus-shrinks-60-us-exports-fall-due-tariffs-2026-04-17/
5. Casey, C. A., Elsea, J. K., & Rosen, L. W. (2025). *The International Emergency Economic Powers Act: Origins, Evolution, and Use.* LIBRARY OF CONGRESS. Retrieved from https://www.congress.gov/crs-product/R45618
6. Chia, O. (2025). *Trump's sweeping new tariffs take effect against dozens of countries.* BBC. Retrieved from https://www.bbc.com/news/articles/cx23jmvn5yzo
7. Commission, E. (2025). *EU trade relations with the United States. Facts, figures and latest developments.* Retrieved from European Commission: https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/united-states_en
8. Commission, E. (n.d.). *Protecting against coercion.* Retrieved from European Commission: https://policy.trade.ec.europa.eu/enforcement-and-protection/protecting-against-coercion_en
9. Congress. (1917, OCT 6). *TRADING WITH THE ENEMY ACT OF 1917.* Retrieved from Library of Congress: https://tile.loc.gov/storage-services/service/ll/uscode/uscode1970-01105/uscode1970-011050a002/uscode1970-011050a002.pdf
10. Congress. (1977, Dec 28). *91 Stat. 1625 - International Emergency Economic Powers Act.* (U. G. Office, Ed.) Retrieved from GovInfo: https://www.govinfo.gov/content/pkg/STATUTE-91/pdf/STATUTE-91-Pg1625.pdf#page=2
11. Congress. (2025, April 7). *The International Emergency Economic Powers Act.* Retrieved from Congress: https://www.congress.gov/crs_external_products/IN/HTML/IN11129.web.html
12. Council, C.-B. B. (2025). *Key Facts about UK-China Relations.* Council, China-Britain Business. Retrieved from

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

https://www.cbbc.org/sites/default/files/2025-11/CBBC%20One%20Page%20Fact%20Sheet%20-%20November%202025%20%281%29.pdf
13. Destatis. (2026). *exports to the USA fell by 9.4% from January to November 2025 compared to the same period of the previous year.* Statistisches Bundesamt (Destatis). Retrieved from https://www.destatis.de/DE/Presse/Pressemitteilungen/2026/01/PD26_N004_51.html?utm_source=chatgpt.com
14. EBSCO. (2022). *Hawley-Smoot Tariff Act of 1930*. Retrieved from EBSCO: https://www.ebsco.com/research-starters/history/hawley-smoot-tariff-act-1930#full-article
15. Erica York, A. D. (2025). *Tracking the Impact of the Trump Tariffs & Trade War.* Tax Foundation. Retrieved from https://taxfoundation.org/research/all/federal/trump-tariffs-trade-war/
16. (n.d.). *EU trade relations with Mexico. Facts, figures and latest developments.* European Commission. Retrieved from https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/mexico_en
17. (n.d.). *EU trade relations with Switzerland. Facts, figures and latest developments.* European Commission. Retrieved from https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/switzerland_en
18. (2026). *German president says US is destroying world order.* BERLIN: Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/world/americas/german-president-says-us-is-destroying-world-order-2026-01-08/
19. Guild, J. (2025). *The Indonesia-EU Free Trade Agreement, Explained.* The Diplomat. Retrieved from https://thediplomat.com/2025/10/the-indonesia-eu-free-trade-agreement-explained/
20. Guild, J. (2025). *The Indonesia-EU Free Trade Agreement, Explained.* The Diplomat. Retrieved from https://thediplomat.com/2025/10/the-indonesia-eu-free-trade-agreement-explained/
21. Hahn, C. (19 Mar 2025). *Tariffs 101: What are they and how do they work?* Oxford Economics. https://www.oxfordeconomics.com/resource/tariffs-101-what-are-they-and-how-do-they-work/.
22. Hahn, C. (2025). *Driving into uncertainty: How Trump's tariffs could derail Europe's automotive powerhouse.* Oxford Economics. Retrieved from https://www.oxfordeconomics.com/resource/driving-into-uncertainty-how-trumps-tariffs-could-derail-europes-automotive-powerhouse/
23. Hale, E. (2026, Jan 29). *Why is the UK's Keir Starmer in China and what does he want to achieve?* Retrieved from Aljazeera: https://www.aljazeera.com/news/2026/1/29/why-is-the-uks-keir-starmer-in-china-and-what-does-he-want-to-achieve

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

24. Harnett, I. (2025, Aug 4). *Lessons from the 1920s and 30s on tariffs and markets*. Retrieved from THE FINANCIAL TIMES: https://www.ft.com/content/ea294f3a-b741-4cca-bee3-0f8c47b7c1ec?syn-25a6b1a6=1
25. Hayes, J. P. (2021). *THE OPIUM WARS IN CHINA.* Asia Pacific Foundation of Canada. https://asiapacificcurriculum.ca/sites/default/files/2021-11/Opium%20War%20-%20Updated%20Nov.%202021.pdf.
26. Henley, J. (2025, Feb 10). EU says it will retaliate immediately if Trump imposes new tariffs. *The Guardian*. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2025/feb/10/eu-says-it-will-retaliate-immediately-if-trump-imposes-new-tariffs
27. (2026). *Highlights of EU-Australia trade agreement.* Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/business/highlights-eu-australia-trade-agreement-2026-03-24/
28. Historian, O. o. (n.d.). *New Deal Trade Policy: The Export-Import Bank & the Reciprocal Trade Agreements Act, 1934.* Retrieved from Office of the Historian: https://history.state.gov/milestones/1921-1936/export-import-bank
29. Hoskins, J. J. (2025, July 28). *US-EU tariff deal a big Trump win but not a total defeat for Brussels*. Retrieved from https://www.bbc.com/news/articles/czxpdv5x54ko
30. House, T. W. (2025, July 28). *Fact Sheet: The United States and European Union Reach Massive Trade Deal.* Retrieved from The White House: https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/07/fact-sheet-the-united-states-and-european-union-reach-massive-trade-deal/
31. huaxia. (2026). *Xi calls on China, Finland to deepen cooperation in various areas.* Xinhua. Retrieved from https://english.news.cn/20260127/19635a5c18b04791b9760272c722636b/c.html
32. Irwin, D. A. (2012, January). The Nixon shock after forty years: the import surcharge revisited. *NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH*, p. 1. Retrieved from https://www.nber.org/system/files/working_papers/w17749/w17749.pdf
33. Irwin, D. A. (2020, May 6). Trade Policy in American Economic History. *Annual Review of Economics, 12, 2020*, p. 31. Retrieved from https://www.annualreviews.org/docserver/fulltext/economics/12/1/annurev-economics-070119-024409.pdf?expires=1779497304&id=id&accname=guest&checksum=DF45E889B02538D92FD2FDA5AFC55A30
34. Irwin, D. A. (November 2017). *Clashing over Commerce: A History of U.S. Trade Policy.* . Chicago: University of Chicago Press.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

35. KISIĆ, T. K. (2025, December). War, Industry, and Debt: The United States' Rise and Europe's Economic Decline (1916–1919). *Journal of Management, Economics, and Finance Research, 2(2)*, 152. Retrieved from https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/5508109
36. Kitamura, K. H. (2026, January 12). *Section 232 of the Trade Expansion Act of 1962.* Retrieved from LIBRARY OF CONGRESS: https://www.congress.gov/crs-product/IF13006#_Ref198793622
37. Mason, P. C. (2026, Jan 30). Keir Starmer opens door to UK visit by Xi Jinping after bilateral talks. *The Guardian*. Retrieved from https://www.theguardian.com/politics/2026/jan/29/keir-starmer-opens-door-to-uk-visit-by-xi-jinping-after-bilateral-talks
38. MCGUIRK, R. (2026). *EU and Australia sign free trade pact and announce a new defense partnership.* AP. Retrieved from https://apnews.com/article/australia-eu-trade-agreement-china-us-tariffs-0ceec9b36ff1fc5f00500b57b65619ba
39. Michael Martina, J. L. (2026). *Trump vows tariffs on eight European nations over Greenland.* Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/world/europe/trump-vows-tariffs-eight-european-nations-over-greenland-2026-01-17/
40. Morgenthau, H. J. (1949). *Politics Among Nations The Struggle for Power and Peace.* New York: Alfred A. Knopf.
41. Nostro, G. L. (2026). *Macron warns of renewed friction with US, urges EU to use 'Greenland moment' to push reforms.* Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/business/aerospace-defense/time-eu-launch-joint-borrowing-challenge-us-dollar-says-macron-2026-02-10/
42. O'Carroll, L. (2026, Feb 22). China overtakes US as Germany's top trading partner. *The Guardian*. Retrieved from https://www.theguardian.com/business/2026/feb/22/china-overtakes-us-as-germany-top-trading-partner
43. Pala, M. (2026). *Europe must draw clear line with Trump, Belgian premier says.* AA. Retrieved from https://www.aa.com.tr/en/europe/europe-must-draw-clear-line-with-trump-belgian-premier-says/3805233
44. Philips, W. G. (2025). *A timeline of Trump's tariff actions so far.* PBS NEWS. Retrieved from https://www.pbs.org/newshour/economy/a-timeline-of-trumps-tariff-actions-so-far
45. Rankin, J. (2026, Jan 19). EU considers retaliatory measures over Trump Greenland tariff 'blackmail'. *The Guardin*. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2026/jan/18/europe-diplomats-crisis-talks-trump-tariffs-greenland
46. Reuters. (2026). *EU to suspend 93 billion euro retaliatory trade package against US for 6 months.* Retrieved from https://www.reuters.com/business/eu-suspend-93-billion-euro-retaliatory-trade-package-against-us-6-months-2026-01-23/

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

47. Richard Sellner, M. S. (2025). *The impact of US tariffs on EA-20 industries: results from a global input-output model.* Vienna: SUERF- The European Money and Finance Forum. Retrieved from https://www.suerf.org/wp-content/uploads/2025/10/SUERF-Policy-Brief-1286_SchneiderRichard.pdf
48. Sachs, G. (2025). *How global trade is shifting amid rising US tariffs.* Goldman Sachs. Retrieved from https://www.goldmansachs.com/insights/articles/how-global-trade-is-shifting-amid-rising-us-tariffs
49. Shannon K. O'Neil, J. H.-S. (2025). *A Guide to Trump's Section 232 Tariffs, in Maps.* Council on Foreign Relations. Retrieved from https://www.cfr.org/articles/guide-trumps-section-232-tariffs-nine-maps
50. *Special Address by President von der Leyen at the World Economic Forum.* (2026, Jan 20). Retrieved from European Commission: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/speech_26_150
51. *Speech by President von der Leyen at the EP Plenary debate on the conclusions of the European Council meeting of 18 December 2025 and a stronger and more sovereign Europe amid rising geopolitical tensions and continuous threats to the rules-based order.* (2026, Jan 21). Retrieved from European Commission: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/speech_26_178
52. *Statement by President von der Leyen on the deal on tariffs and trade with the United States.* (2025, Jul 27). Retrieved from European Commission: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/statement_25_1915
53. Swanson, A. (2018). *Trump to Impose Sweeping Steel and Aluminum Tariffs.* The New York Times. Retrieved from https://www.nytimes.com/2018/03/01/business/trump-tariffs.html
54. Talvi, E. (2025). *The new EU-Mexico agreement: the EU fast-tracks integration with Latin America.* Royal Institute. Retrieved from https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-new-eu-mexico-agreement-the-eu-fast-tracks-integration-with-latin-america/
55. *The EU-India trade agreement.* (n.d.). Retrieved from Europa Commission: https://commission.europa.eu/topics/trade/eu-india-trade-agreement_en
56. Times, G. (2025, Dec 4). China-France trade hits $68.75 billion in first 10 months: MOFCOM. *Global Times*. Retrieved from https://www.globaltimes.cn/page/202512/1349748.shtml
57. Trump, D. J. (2018, March 8). *Presidential Proclamation on Adjusting Imports of Steel into the United States.* Retrieved from The White House: https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/presidential-proclamation-adjusting-imports-steel-united-states/

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0250139

58. TRUMP, D. J. (2018, March 8). *Presidential Proclamation on Adjusting Imports of Steel into the United States.* Retrieved from The White House: https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/presidential-proclamation-adjusting-imports-steel-united-states/
59. USTR. (2020, July 1). *United States-Mexico-Canada Agreement.* Retrieved from Office of the United States Trade Representative : https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/united-states-mexico-canada-agreement
60. Week, T. (Jan 20, 2026, Jan 20). Pros and cons of tariffs. *The Week*. Retrieved from https://theweek.com/business/economy/pros-and-cons-of-tariffs
61. Whiting, K. (2026). *Here's why the India-EU trade pact is the 'mother of all deals'.* World Economic Forum. Retrieved from https://www.weforum.org/stories/2026/02/india-eu-mother-of-all-trade-deals-what-to-know/
62. Williams, S. M. (2026). *Germany's Merz: Europe found 'joy of self-respect' to defend rules-based world.* Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/world/europe/germanys-merz-calls-stronger-nato-within-europe-wants-maintain-us-ties-2026-01-29/

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0